

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9403

الأربعاء، 23 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاروكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيد إيشيكاني

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



23-24836 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلتي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة لبنى القنواطي، نائبة مديرة منظمة "النساء الآن من أجل التنمية".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الشعب السوري داخل سورية وخارجها يعاني بشدة من النزاع بجميع أبعاده، وغياب عملية سياسية حقيقية يضر بشدة برفاهه. يتمثل أحد أحدث مؤشرات المعاناة في زيادة انهيار الاقتصاد. فقد تقاعمت الحالة الاقتصادية السيئة جدا. وفي غضون ثلاثة أشهر، فقدت الليرة السورية أكثر من 80 في المائة من قيمتها. وفي الأسبوع الماضي، سجلت الليرة أدنى مستوى لها على الإطلاق، إذ بلغت 15 500 مقابل الدولار الأمريكي بسعر السوق غير الرسمي. فلنتذكر أنه في عام 2011، كانت الليرة السورية 47 مقابل الدولار. لقد بلغت أسعار السلع الأساسية مستوى مرتفعا بحيث تتعذر السيطرة عليها الآن، مثل الغذاء والدواء والوقود والسلع الأساسية. لقد تأثر كل جزء من سورية وكل مجتمع. ويكابد الكثيرون لتوفير وجبات الطعام لأسرهم. ونحيط علما ببعض الخطوات المتخذة للاستجابة للتدهور المفاجئ، بما في ذلك مضاعفة الحد الأدنى لمرتبات موظفي الدولة إلى ما يعادل حوالي 13 دولارا في الشهر. ومع ذلك، فإن سلة الغذاء الشهرية في حزيران/يونيه تكلف ما لا يقل عن 81 دولارا، وفقا

لبرنامج الأغذية العالمي، وهو رقم ارتفع بنسبة 70 في المائة تقريبا في عام واحد فقط، وبلا شك أنه عند مستوى أعلى الآن في أواخر آب/أغسطس. وهذه الاتجاهات غنية عن البيان.

ومن المأساوي أنه ما دام النزاع العنيف مستمرا والعملية السياسية مسدودة، ستزداد معاناة الشعب السوري سوءا. ولا يمكن لسورية إصلاح اقتصادها وهي في حالة نزاع. وينطبق ذلك على العديد من الأزمات الأخرى التي تعصف بسورية: أزمة التشرد، والمحتجزين والمختطفين والمفقودين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب، والأعمال القتالية والنزاع العنيف، والتقسيم الفعلي لسورية الذي يقوض سيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكننا البدء بمعالجة الأزمات العديدة التي يعاني منها البلد إلا بتنفيذ القرار 2254 (2015)، الذي يعالج الأزمة السياسية التي تكمن في صميم النزاع. وحتى البدء ببعض الخطوات التدريجية نحو تنفيذ القرار 2254 (2015) يمكن أن يوفر أرضية لوقف السقوط المطلق الذي لا يمكن تحمله والبدء بعملية بناء الثقة وتضميد الجراح.

أكرر ترحيب الأمين العام بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن استمرار استخدام معبر باب الهوى الحدودي خلال الأشهر الستة المقبلة لإيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب سورية. وأرحب أيضا بتمديد الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية، فضلا عن الموافقة على إيصال المساعدات عبر خطوط التماس داخل سورية في سرمدا وسراقب للأشهر الستة المقبلة. ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود على النطاق اللازم وبطريقة قائمة على المبادئ تمكّن من مشاركة جميع الأطراف لغايات السعي إلى وصول المساعدات الإنسانية وبطريقة تضمن الاستقلال التشغيلي لعمل الأمم المتحدة. علينا أيضا مضاعفة الجهود لتأمين قدر كافٍ من الموارد الإنسانية في وقت يستنزف فيه التمويل أكثر من أي وقت مضى. فقد مُولت خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام بنسبة 25 في المائة، والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات بنسبة 10 في المائة تقريبا. نحن بحاجة إلى دعم جميع الركائز، بما في ذلك

بالقانون الدولي مرة أخرى بإحياء الذكرى القاتمة في الأسبوع الماضي مرور 10 سنوات على الهجمات المروعة بالأسلحة الكيميائية في ضواحي دمشق.

وكما يعلم أعضاء المجلس فإن من الصعب أن تكون الظروف مهيأة للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في الوقت الراهن. لكن - وأشد على ذلك - أعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوضع الراهن لا يمكن استمراره وأن هناك ما يمكن القيام به لمواصلة تنفيذ القرار 2254 (2015).

كما أرحب باستئناف انعقاد اللجنة الدستورية بوصفه دليلاً واضحاً على توافق الآراء بين كثير من الجهات الفاعلة الرئيسية. ومن المهم أن تستأنف اللجنة أعمالها وأن تواصل بناء الثقة تدريجياً فضلاً عن تعزيزها وأن تمضي قدماً في أداء عملها الرئيسي. فهذه خطوة أولى ضمن خطوات أخرى كثيرة. وأواصل وفريقي التعاون التام في الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق وإيجاد سبيل للمضي قدماً في المسائل المواضيعية وأساليب العمل.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت مجموعة الاتصال العربية مع وزير الخارجية السوري في القاهرة وأعربت عن تطلعها إلى عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في سلطنة عمان قبل نهاية العام بتيسير من الأمم المتحدة. وذلك أحد عدة منابر بديلة أُقترحت للجنة الدستورية. أود أن أشدد على أنني أواصل السعي إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء للتغلب على المسائل التي حالت دون اجتماع اللجنة الدستورية في جنيف فضلاً عن ضمان استئناف عملها وإحراز تقدم ملموس. وفي وقت سابق اليوم تحدثت مع وزير الخارجية السوري وكذلك مع رئيس هيئة التفاوض السورية وأتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات. وأتطلع أيضاً إلى إحاطة المشاركين من الثلاث الأوساط للمجتمع المدني علماً بأي توافق محتمل في الآراء.

وأود أن أعرب عن ترحيبي المستمر بالاهتمام المتزايد من قبل المنطقة بسوريا، حيث تحدثت في الأيام القليلة الماضية مع وزراء خارجية الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية وأجريت اتصالات مع كبار المسؤولين الأتراك. وسأواصل بالطبع العمل مع الجهات

تعزيز الانتعاش المبكر في خطة الاستجابة الإنسانية ودعم اللاجئين والبلدان المضيفة. ولا يزال في غاية الأهمية تقادي أي آثار سلبية للجزءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مأزق السوريين العاديين والتخفيف من حدتها. ومن الضروري الاستفادة الكاملة من الإعفاءات القائمة لأغراض إنسانية والمشاركة النشطة من جانب الدول التي تفرض الجزاءات لمكافحة الإفراط في الامتثال.

يجب ألا ننسى أنه على الرغم من الجمود العسكري الواسع النطاق منذ آذار/مارس 2020، لا يزال النزاع العنيف مستمراً، مما يتسبب في مقتل المدنيين ويلحق الدمار بجميع الأطراف في سورية. وقد شهد الشهر الماضي غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل بالقرب من دمشق؛ وثمة تقارير عن غارات جوية تشنها قوات موالية للحكومة في شمال غرب سورية، وهي منطقة شهدت أيضاً هجمات، بما في ذلك محاولات شن هجمات بطائرات مسيرة على مواقع الحكومة السورية من قبل جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، فضلاً عن وقوع اشتباكات على الخطوط الأمامية وتبادل لنيران المدفعية؛ وشن الهجمات التي تبناها تنظيم داعش خلال إحياء ذكرى عاشوراء بالقرب من ضريح السيدة زينب ولاحقاً الهجوم على حافلة نقل قوات تابعة للحكومة السورية بالقرب من الميادين؛ وتقارير عن ضربات على قاعدة عسكرية أمريكية في دير الزور؛ وتقارير عن غارات تركية بطائرات مسيرة في شمال وشرق سورية؛ وهجوم شنته قوات سورية الديمقراطية على قاعدة عسكرية تركية في أعزاز؛ وتقارير عن اشتباكات بين الفصائل في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية؛ وتقارير عن اشتباكات وتوترات في الجنوب، في درعا وطفس والسويداء؛ وضربة التحالف الدولي على جماعة حراس الدين المتطرفة في منطقة الباب.

وما زلت أدعو إلى هدوء حقيقي ومستدام تعمل جميع الجهات الفاعلة السورية والدولية الرئيسية على دعمه لقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإلى نهج تعاوني للتصدي للتهديد الحقيقي الذي تشكله الجماعات الإرهابية المحظورة، فضلاً عن احترام القانون الدولي الإنساني. لقد تجددت الأهمية المحورية لحماية المدنيين والتمسك

الحجز فقط عندما يتم تحديث سجلات السجل المدن بعد انتظار لسنوات على أمل عودة أحبائهم. وفي مناسبات سابقة أبلغوني أيضا عن مخاطر الاضطهاد والمضايقة والابتزاز التي يواجهونها في كفاحهم للحصول على معلومات عن أحبائهم. إن للسوريين الحق في الحصول على معلومات كاملة وشفافة عن مصير وأماكن وجود المحتجزين والمفقودين. وسنواصل التشاور على نطاق واسع في هذه المسألة وغيرها مع المجتمع المدني السوري والنساء السوريات، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة، لضمان فهم تطلعاتهم المشروعة وتلبيتها في نهاية المطاف.

يسرني أيضا أن أبلغ المجلس عن بدء عملية البحث عن أعضاء جدد في المجلس الاستشاري للمرأة السورية عن طريق التناوب. ونتطلع إلى اختتام هذه العملية في الأشهر المقبلة. لقد قدمت العضوات الحاليات في المجلس الاستشاري للمرأة مشورة حكيمة وأعرب عن امتناني المستمر لجهودهن.

ومما يبعث على القلق الشديد استمرار جمود العملية السياسية بين السوريين لأكثر من عام. إن العملية السياسية حق للشعب السوري - فمن حقه أن يحدد مصيره. كما تعدّ العملية السياسية ضرورة. وما تزال سوريا بلدا تسود فيه الانقسامات بين السكان. وبينما لا يلوح نصر عسكري لأي طرف من الأطراف في الأفق، لا تزال الآثار المروعة للنزاع تنتشر في جميع أنحاء المنطقة. إننا جميعا ندفع ثمنا باهظا للنزاع، لا سيما الشعب السوري الذي فقد معظمه كل شيء تقريبا في العقد الماضي. وبالمثل تدفع المنطقة والمجتمع الدولي بأسره ذلك الثمن الباهظ. ومع تضاؤل الاهتمام والتمويل الدوليين لسوريا ستصبح الحالة غير مستدامة إلى حد كبير.

ولا يزال السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق يتمثل في عملية سياسية تشارك فيها الأطراف السورية نفسها تمشيا مع القرار 2254 (2015).

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة القنواتي

العربية الفاعلة وكذلك الجهات الفاعلة في أستانا وفي الغرب أيضا - نظرا لأن لدى جميعهم مساهمات يقدمونها لدعم عملية سياسية بقيادة السوريين وملكيتهم. إن الحقيقة المؤكدة في سوريا أنه لا يمكن لجهة فاعلة واحدة أو مجموعة من الجهات الفاعلة أن تحدد نتيجة النزاع أو اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. ولن يكون هذا الحل ممكنا إلا باتخاذ خطوات من مجموعة واسعة من مختلف الجهات الفاعلة والتحقق منها أيضا.

ويجب أن تكون العملية السياسية أشمل وأوسع من اللجنة الدستورية وحدها كما يعلم أعضاء المجلس جيدا. لقد سعيت منذ فترة طويلة إلى المضي تدريجيا لتهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة في سوريا - وهو أمر يتداخل بشكل كبير مع مسألة اللاجئين والمشردين داخليا. تلك مسألة أيضا تم التركيز عليها في اجتماع مجموعة الاتصال العربية في الأسبوع الماضي. وسنرى ما إذا كانت الحكومة السورية مستعدة لبذل المزيد من الجهد لمعالجة الشواغل الحقيقية والمستمرة المتعلقة بالحماية. كما يمكن للمانحين بذل المزيد من الجهد لمعالجة شواغل جميع السوريين فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية وسبل العيش. ومن شأن دينامية خطوة مقابل أخرى تلك أن تبدأ في تغيير الواقع فعليا لجميع السوريين، بمن فيهم المشردون. كما يمكنها أيضا أن تسهم في بناء الثقة وتوفير حيز سياسي لمناقشة طائفة من المسائل المتعلقة بالقرار 2254 (2015). وسيكون التنسيق الوثيق بين السلطات السورية والأمم المتحدة حجر الزاوية في ذلك الصدد.

في وقت سابق من هذا الشهر، كان من دواعي سروري أن أجري تبادلا متمقا للآراء مع ممثلي ميثاق الحقيقة والعدالة الذين كانوا من بين الدوافع الرئيسية لقرار الجمعية العامة بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية (القرار 30/77). فبالنسبة لتلك العائلات والضحايا يعد ذلك القرار معلما بإيجابياته وسلبياته. فهو يشدد على فداحة المشكلة: عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال محتجزون أو مفقودون، علاوة على استمرار عمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء البلد. وحدثني هؤلاء عن العائلات ما تزال تعلم بوفاة أحبائها في

أيضا هذه الممارسات كسلاح حرب. ويتعرض المحتجزون للتعذيب والاغتصاب ويُحرمون من الطعام والخدمات الصحية والزيارات. وقتل الآلاف. وتنتظر عائلات الأشخاص المختفين بألم أي أخبار عن أحبائهم المفقودين، ولا يعرفون ما إذا كانوا أحياء أم أمواتا. وإن المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي أنشئت حديثا بهدف الكشف عن مصيرهم، خطوة إيجابية، نتيجة لجهود تقودها نساء شجاعات. ومن واجب المجلس الآن ضمان تعاون النظام السوري معها للكشف عن مصير جميع المفقودين في سورية.

إنني اليوم لاجئة في فرنسا. وأتمنى أن أعود إلى سورية وأقف مع الرجال والنساء الشجعان الذين يتظاهرون في السويداء وجرمانا وطرطوس وغيرها من المناطق، لكنني لا أستطيع، لأنني أعرف أنني إذا عدت إلى سورية سوف ينتهي بي الأمر إلى الاعتقال أو التعذيب أو القتل. واليوم، يخشى اللاجئون السوريون في تركيا ولبنان على حياتهم، حيث يصعد كلا البلدين عمليات ترحيل اللاجئين إلى سورية، مما يعرضهم لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتعارض مع التزامات دولتهم بموجب القانون الدولي. ومن واجب أعضاء المجلس الضغط على البلدان المضيفة لحماية اللاجئين. إن بلدي ليس آمنا. وظروف العودة الكريمة والأمنة والطوعية للاجئين لا وجود لها في الوقت الحالي.

إن المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، يبذل العديد من الجهود لتأمين المساعدات الإنسانية والوصول عبر الحدود، وتوثيق جرائم الحرب وغيرها، ولكن على الرغم من أهمية تلك الجهود، فهي لا تعالج سوى الأعراض، ولا تزال الأسباب الجذرية للأزمة السورية قائمة. ولا يوجد سوى سبيل واحد لإنهاء الوضع الراهن، ألا وهو القيام بعملية سياسية حقيقية تلبى مطالب السوريين وتؤدي إلى انتقال سياسي. لقد أخفقت اللجنة الدستورية المدعومة من الأمم المتحدة في التوصل إلى أي نتيجة ملموسة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التعطيل المتعمد والمنهجي للنظام السوري وتلاشي الدعم والالتزام الدوليين. ولا يمكن، ولا ينبغي، اختزال العمليات السياسية وعمليات السلام لتصبح مناقشات دستورية فقط. فتحقيق المساءلة والعدالة خطوة أساسية في أي اتفاق

السيدة القنوتاي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للتكلم اليوم وعلى إعطاء الأولوية لأصوات المجتمع المدني والناجين من جرائم الحرب.

إنني هنا في جلسة اليوم لأتحدث إلى مجلس الأمن عن الوضع السياسي في سوريا، ولإلقاء الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يدرك أعضاء المجلس أن تلك الانتهاكات قد وثقت بفضل الجهود المذهلة التي بذلها الرجال والنساء السوريون الشجعان وقدموا إحاطات بشأنها إلى المجلس والهيئات الدولية الأخرى مرارا وتكرارا.

لكن واستجابة لتلك الجهود الهائلة منح مجلس الأمن مجرمي الحرب إفلاتا من العقاب حيث مضت العديد من البلدان الآن إلى تطبيع علاقاتها مع النظام السوري ورحبت ترحيبا حارا بعودة بشار الأسد - المرتكب الرئيسي لجرائم الحرب والشخص الذي حول سوريا إلى دولة مخدرات - إلى الساحة الدبلوماسية.

لقد شهدت على تلك الانتهاكات ونجوت من كثير منها، حيث نجوت من هجوم بغاز الخردل على ناحية حريستا وشهدت مجزرة النظام السوري بالأسلحة الكيميائية في الغوطة عام 2013.

لقد عشت تحت حصار النظام للغوطة، وانقطعت عنا تماما جميع الخدمات في وقت كان فيه حتى الحصول على رغيف خبز معركة. وكانت المجاعة والظروف الاقتصادية القاسية السمات الرئيسية لتلك الفترة. لقد سحق النظام المنطقة عمدا من دون أي اعتبار لحياة الناس الذين يعيشون هناك. ولا عجب أن النظام نفسه لا يهتم بأن 90 في المائة من السوريين اليوم يعيشون تحت خط الفقر. وقد دفعت هذه الظروف الرجال والنساء الشجعان إلى النزول إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير. إنني أتفهم أهمية جيدا ومعجبة بشجاعتهم واستعدادهم للاحتجاج اليوم تحت تهديد خطر حقيقي يتمثل في الموت أو الاحتجاز أو التعذيب أو الاختفاء.

خلال الإثني عشر عاما الماضية، اعتقل أو اختفى قسرا 000 100 شخص، معظمهم على يد النظام السوري. لكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقوات المسلحة الأخرى استخدمت

أنه ربما يكون من الصعب العثور على شيء أبعد عن الحقيقة من الافتراءات والادعاءات التي سمعناها منها للتو. ونأسف لأن رئاسة الولايات المتحدة قررت تحويل اجتماعنا إلى مهزلة وعرض معادٍ لسورية لا طائل منه.

ما زلنا لا نرى بديلاً عن المضي قدماً في عملية التسوية السياسية في سورية التي يقودها وينفذها السوريون أنفسهم بمساعدة الأمم المتحدة، في امتثال صارم للقرار 2254 (2015) ومع احترام سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. وفي هذا الصدد، نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة مواصلة الحوار المباشر بين السوريين، الذي لا تزال اللجنة الدستورية منبره الأساسي. وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نعتقد أنه ينبغي للسوريين أنفسهم وبدون تدخل خارجي أن يتخذوا القرارات الأساسية بشأن طرائق مواصلة عمل اللجنة الدستورية ومكان عقد جولات المشاورات المقبلة. وينبغي أن يحددوا هذا المنبر بالتعاون مع المبعوث الخاص وبالتنسيق مع الدول الضامنة لصيغة أستانا؛ روسيا وإيران وتركيا. ونؤيد اقتراح المبعوث الخاص بشأن عقد هذه الاجتماعات في عمان.

كذلك فإن إحراز تقدم على مسار التسوية السياسية السورية لا مندوحة عنه الآن لأن توترات الحالة لا تزال قائمة، مع استمرار التهديدات الأمنية الرئيسية لكل من سورية والمنطقة بأسرها المرتبطة باستمرار بؤر الإرهاب الواسعة النطاق.

في 10 آب/أغسطس، هاجم إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور، شرق سورية، حافلة تقل جنوداً من الجمهورية العربية السورية. وقُتل وجرح عشرات الأفراد نتيجة للهجوم. ونحن ندين بشدة ذلك العمل الإرهابي ونعرب عن تضامننا مع قيادة الجمهورية العربية السورية وشعبها في معركتهما ضد الإرهاب. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن التهديدات الإرهابية للسوريين تتبع من مناطق خارجة عن سيطرة حكومة البلد. وفي الوقت نفسه، ما برح الوجود العسكري غير القانوني للولايات المتحدة في منطقة ما وراء الفرات وحول التنف في جنوب شرق الجمهورية العربية السورية أحد العوامل الرئيسية

سلام. وبصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان وناشطة نسوية، أطالب بمساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والمساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبتها أطراف النزاع. وينبغي أن تعطي العملية السياسية الأولوية للإفراج عن جميع المحتجزين. إننا بحاجة إلى تنشيط عملية سياسية أوسع نطاقاً، بما تحقيق انتقال سياسي جوهري في إطار جدول زمني واضح. ولا يمكن أن يحدث ذلك بدون التزام دولي قوي بالعملية القادرة على مواجهة هيمنة حليفي النظام السوري؛ روسيا وإيران، على مستقبل سورية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن أي عملية سياسية مشاركة السوريين من جميع قطاعات البلد وأرجائه، بما في ذلك المجتمع المدني والناجين والجماعات التي يقودها الناجون. ويجب ألا تكون مشاركة المرأة محض كلام على ورق بالنسبة للمبعوث الخاص. من الحيوي اتباع نهج شامل. فلا تكفي استشارة النساء السوريات. ويجب ضمان مشاركتنا الكاملة والمتساوية والهادفة في صنع القرار ورسم السياسات.

لقد امتلأت شوارع سورية، قبل 12 عاماً، بالأمل في التغيير. وكنا جزءاً من ثورة تطالب بالديمقراطية والكرامة والحرية. وقبولنا بوحشية مريعة وتخلي عنا المجتمع الدولي. لكن على الرغم من كل ذلك، لا يزال السوريون يطالبون بالتغيير. إنهم يظهرون شجاعة مدهشة، واستلهمت منهم الكلام بصوت عال اليوم. والآن، بينما أتكلم هنا، يتظاهر السوريون في الشوارع، ويرددون نفس الكلمات التي قلناها قبل 12 عاماً. لقد حان الوقت لرحيل الأسد، حتى تكون لدينا فرصة لبناء بلد جديد قائم على الحرية والمساواة والديمقراطية. والآن جاء دور أعضاء مجلس الأمن ليظهروا لنا الشجاعة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة القنوتي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر

السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على تقديمه لمحة عامة عن الحالة السياسية في البلد. كما استمعنا باهتمام إلى السيدة القنوتي، التي فقدت صلتها بسورية منذ فترة طويلة. وأعتقد

المانحين الغربيين، الذين تجلجل أصواتهم رثاء لمصاب السوريين، في الواقع يرفضون بتعنت مساعدتهم على العودة إلى وطنهم، مفضلين دفع ثمن إقامتهم في البلدان المضيفة. ونرى في ذلك مثالا آخر على المعايير المزوجة لزملائنا الغربيين.

نحن من جانبنا، نرى أنه لا بد من ضمان الحق الأساسي في عودة اللاجئين، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، شريطة أن تُبذل هذه الجهود بالتنسيق الصارم مع دمشق.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس (مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة)، غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على ما قدمه من تطورات مهمة ونشيد بجهوده في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في ربوع سورية. لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة لبنى القنواتي.

تعرب مجموعة البلدان الأفريقية عن قلقها إزاء الشلل الذي أصاب العملية السياسية في البلد، على الرغم من الإجماع على أهمية عودة انعقاد اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية. وفي ذلك الصدد، نرحب باقتراح فريق الاتصال التابع لجامعة الدول العربية بعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في عمان كخطوة في الاتجاه الصحيح، وندعو إلى توافق الآراء بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن سائر السبل المقترحة لاستئناف اجتماعات اللجنة في أقرب وقت ممكن. وتشدد المجموعة على ضرورة سعي الأطراف إلى بناء الثقة وتعميق المناقشات بشأن القضايا الموضوعية بغية تحسين أفاق إمكانية إجراء حوار مثمر داخل اللجنة الدستورية. ولذلك، تحث غابون وغانا وموزامبيق جميع الأطراف على تحيية خلافاتها جانبا وإعطاء زخم جديد للعملية السياسية.

لا يزال التهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية وانتشار الاعتقالات والاختفاء القسري والتعذيب يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وبينما يشهد العالم استمرار الأعمال القتالية، لا سيما

المزعزعة للاستقرار، حيث تنشط عمليات تجنيد وتدريب المقاتلين للانضمام إلى مختلف الجماعات الإرهابية، بمن فيها داعش.

إزاء تلك الخلفية، لا يمكن إنكار تودد الدول الغربية للعناصر الإرهابية ومحاولات استغلالها لتحقيق أغراضها الجيوسياسية. إن سياسة واشنطن الرامية إلى الحفاظ على الاحتلال بحكم الأمر الواقع لمناطق شاسعة في شمال شرق سورية، الغنية بالنفط والغاز والموارد الزراعية، وإلى استمرار ضغط الجزاءات غير المشروعة على دمشق، تؤدي إلى ازدياد تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتساهم في تعبئة المتطرفين سرا في سورية.

وفي ذلك الصدد، نتضامن مع المطالب المشروعة للسلطات السورية بسحب جميع الوحدات العسكرية الموجودة بصورة غير قانونية في أراضي البلد. ونرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار المستدام في الجمهورية العربية السورية إلا من خلال إنهاء الوجود العسكري الأجنبي الذي ينتهك سيادة البلد وسلامته الإقليمية والوقف غير المشروط للضربات الجوية المنتظمة التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي، والتي أصاب آخرها قبل وقت قصير من انعقاد جلسة اليوم، وهو الهجوم الثاني والعشرون من نوعه منذ بداية هذا العام. إن هذه الأعمال، التي تنتهك سيادة سورية والبلدان العربية المجاورة، فضلا عن انعدام أي استجابة مناسبة من قيادة الأمم المتحدة، كلها أمور مؤسفة للغاية وتستحق الإدانة.

نعتمد أن عودة الجمهورية العربية السورية إلى الأسرة العربية والخطوات المتبادلة نحو استعادة العلاقات مع تركيا ستسهمان في تحقيق التحسن الشامل للحالة في الشرق الأوسط والتغلب بسرعة على عواقب الأزمة السورية. وفي ذلك السياق، نحن مقتنعون بأن المحاولات المستمرة من جانب البلدان الغربية لعرقلة تلك العمليات الطبيعية تؤدي إلى نتائج عكسية. ونعتبر هذه الخطوات غير البناءة تدخلا في القرارات السيادية للدول وتسييسا للمسائل الإنسانية البحتة، مثل تيسير عودة اللاجئين، الذين أوضحت البلدان المضيفة لهم - لبنان والأردن وتركيا - حدود قدرتها على الاستمرار في استيعابهم. وفي الوقت نفسه، إن

السيد دانغ جون (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وأشيد بالجهود الجبارة التي ما فتى يبذلها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والنهوض بالعملية السياسية في سورية. أصغيت أيضا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني، السيدة القنواطي. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ثمة بلد معين واصل تعزيز وجوده العسكري غير القانوني في سورية. والصين يساورها قلق عميق إزاء ذلك. نحث القوات الأجنبية على وضع حد فوري لوجودها غير القانوني وعملياتها العسكرية غير المشروعة في سورية ووقف النهب غير القانوني لمواردها الطبيعية.

ثانيا، الحل السياسي هو السبيل الرئيسي للخروج من المأزق السوري. وتؤيد الصين المبعوث الخاص بيدرسن في اعتماد نهج خطوة مقابل خطوة وفي المشاركة على نطاق واسع مع جميع الأطراف في تنفيذ القرار 2254 (2015). ونتطلع إلى الإسراع في استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية، التي ينبغي أن تستند إلى مبدأ اضطلاع سورية بالقيادة وإمساکها بزمام الأمور. وترحب الصين بنجاح عقد مجموعة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسورية، وتأمل أن تتحد الدول العربية في تضامن كامل لتقديم دعم أكبر للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تمتنع عن أي أعمال أو خطابات يمكن أن تعرقل المصالحة أو تتدخل فيها، وينبغي لها أن تسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية للحوار والتشاور فيما بين بلدان المنطقة.

ثالثا، لا بد من القيام بعمل حاسم لمكافحة جميع القوى الإرهابية في سورية. ولا تزال الحالة المتعلقة بمكافحة الإرهاب في سورية عصبية، وقد نشطت المنظمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة هناك في الآونة الأخيرة. كما واصلت الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية/الحزب الإسلامي لتركستان، التي أدرجها المجلس على القائمة، أنشطتها الإرهابية في البلاد. وتؤيد الصين الحكومة السورية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن

في شمال سورية، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار، لصالح الشعب السوري واستقرار المنطقة. وترى مجموعة الدول الثلاث أن وجود قوات عسكرية أجنبية يقوض الأمن الإقليمي والدولي، ونكرر موقفنا ومؤداه أنه يجب ألا تستخدم سورية كساحة معركة للمنافسات الجيوسياسية.

إن الالتزام القوي وتوفر حسن النية لدى بلدان المنطقة أمران أساسيان. وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن تقديرنا لعودة سورية إلى جامعة الدول العربية. ونعتقد أن ذلك المسار يشجع على وضع استراتيجية دبلوماسية لحل النزاع السوري بإبداء الاستعداد للتعاون مع سورية. وقد يسهم ذلك أيضا في تعزيز تحسين العلاقات فيما بين البلدان العربية، ويمتد كجسر بين مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة. ونحن مقتنعون بأن القرار 2254 (2015) ما برح يمثل خريطة الطريق الرئيسية لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية مع احترام السيادة الوطنية للبلد وسلامته الإقليمية.

ما انفكت المجموعة مقتنعة بأن حل النزاع في سورية يكمن في أيدي السوريين أنفسهم وأنه يمكن تحقيق السلام من خلال حوار حقيقي وشامل وجامع بقيادة وملكية سورية ينتج عنه توافق في الآراء. ويجب أن تنفذ تلك العملية تحت رعاية الأمم المتحدة. وغني عن القول إن إيجاد حل سياسي للنزاع هو الخيار الوحيد المستصوب. وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلب ذلك بالضرورة وقف الأعمال القتالية، واستعادة بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي السورية، وإجراء حوار شامل بحسن نية يضم شرائح المجتمع السوري قاطبة والجهات الفاعلة فيه، بما فيها النساء والشباب والأقليات.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن وجهوده الدؤوبة، بما في ذلك عملياته القائمة على مبدأ خطوة مقابل خطوة نحو إنهاء النزاع الذي ما فتى يمزق سورية منذ أكثر من 12 عاما ويتسبب بخسائر فادحة لشعبها، الذي لا يزال يدفع ثمنا باهظا. ويجب على جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره أن تبذل كل ما في وسعها لإنهاء هذا النزاع.

نأمل أن يتمكن اللاجئون السوريون في نهاية المطاف من العودة إلى ديارهم، نتفق مع تقييم الأمم المتحدة ومؤداه أن الظروف الحالية في سورية لا تسمح بذلك. ومن الأساسي كفالة احترام القانون الدولي وأي عودة للاجئين ينبغي أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. ويجب على نظام الأسد أن يتحمل عبء تغيير سلوكه بشكل جوهري وتوفير ضمانات حماية للعائدين المحتملين يمكن التحقق منها الذين يخشى الكثير منهم الملاحقة القضائية إذا عادوا. وإذا أراد النظام أن يظهر بأن سلوكه قد تغير، فإن المشاركة الحقيقية في مسألة المفقودين والمحتجزين ستمثل خطوة مهمة نحو إظهار بيئة آمنة لعودة اللاجئين.

وكما أفادت الاستنتاجات الأخيرة لمجموعة الاتصال العربية، لا يزال القرار 2254 (2015) السبيل الوحيد المجدي للتوصل إلى تسوية دائمة وشاملة في سورية. وبينما نرحب بالجهود الأخيرة لإحراز تقدم على المسار السياسي، فإن إثبات حسن نية النظام سيكون خطوة ملموسة في ضمان حقوق الشعب السوري والمشاركة مشاركة أساسية في اجتماعات اللجنة الدستورية.

**السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ونشيد بعمله وعمل فريقه ونتشاطر معه شواغله بشأن ضرورة إحراز تقدم سياسي. أشكر أيضا السيدة القنواتي على إثراء مناقشة اليوم بأفكارها وخبراتها المهمة.

إن الدعم والتضامن اللذين شهدناهما في أعقاب زلزال شباط/فبراير يجب أن يتجسدا في المسار السياسي. والحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يضع حدا للمعاناة التي يتحملها الشعب السوري. ويحدد القرار 2254 (2015) بوضوح المسار الوحيد المجدي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وما فتئت مالطة تؤيد أي عملية سياسية حقيقية بقيادة وملكية سورية، وتيسرها الأمم المتحدة، حيث يعمل فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون بشكل بناء ومتسق في سبيل الشعب السوري، على النحو المنصوص عليه في القرار. ونشكر المبعوث الخاص على التزامه الثابت بتنفيذه وعلى حوار المستمر مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة سعيا إلى إيجاد مخرج من المأزق الحالي. والعنصر

والاستقرار. ووفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهج عدم التسامح مطلقا إزاء مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأن يقطع تماما مصادر الأسلحة والأفراد والتمويل لهذه الجماعات. ونحث الأطراف المعنية على الكف عن التغاضي عن القوى الإرهابية وحمايتها واستغلالها لأغراض سياسية.

في الختام، أود أن أذكر أن المجلس نظر في مسألة سورية ثلاث مرات هذا الشهر، وهي ليست أفضل طريقة لتناول هذه المسألة. بل ينبغي توحيد الملفات السورية والنظر فيها معا أو معالجتها في صيغة أنسب.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة القنواتي على إحاطتهما.

قبل اثني عشر عاما، خرج الشعب السوري سلميا إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والإصلاح السياسي وحكومة تحترم حقوق الإنسان وتدعمها. وقد قابل نظام الأسد تلك المطالب بوحشية. وقد أودى النزاع الذي أعقب ذلك بحياة أكثر من نصف مليون شخص وأدى إلى تشريد أكثر من 12 مليوناً. والمجلس باتخاذ القرار 2254 (2015)، وافق بالإجماع على مسار سياسي للخروج من النزاع يحمي حقوق جميع السوريين، مع اضطلاع المجتمع المدني والنساء والأقليات بدور حاسم. وبعد مرور ثماني سنوات، لم يتحقق أي تقدم سياسي تقريبا. فالظروف التي أدت إلى نشوب النزاع، بما في ذلك سلوك نظام الأسد، لم تتغير. وتواطؤ النظام في إنتاج الكبتاغون والاتجار به مثال حديث. وكما هو الحال دائما، يستفيد النظام وحلفاؤه بينما يعاني الشعب السوري والمنطقة من العواقب.

كما عبرت السيدة القنواتي بوضوح، على الرغم من المصاعب الجمة التي تواجهها النساء في سورية، ما برح العديد منهن يؤدي أدوارا حيوية في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة والسلام، وكثيرا ما يتعرضن إلى المضايقات والتخويف والخشية على سلامتهن. ونشيد بهن على شجاعتهن.

تقدر المملكة المتحدة السخاء الجزيل لدول المنطقة التي تستضيف اللاجئين السوريين وستواصل دعمها في للقيام بذلك. وبينما

المتجدد بسورية. ونؤكد من جديد أن الاستقرار في سورية والمنطقة لن يتحقق إلا من خلال حل سياسي، يلي تطلعات جميع السوريين، وفقا للقرار 2254 (2015).

**السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة لبنى القنواطي على إحاطتيهما.

تؤيد سويسرا المبعوث الخاص في متابعة الديناميات الجارية حاليا في المنطقة باهتمام. ورحبنا بشكل خاص بالاجتماع الأول لمجموعة الاتصال العربية المعنية بسورية الذي انعقد في القاهرة في 15 آب/أغسطس، بعد صدور إعلانات من عمان والقاهرة وجدة في أيار/مايو.

ونرحب بكون الإعلان الصادر في نهاية تلك الجلسة يشير بوضوح إلى قرار المجلس 2254 (2015). وننوه بأن المجموعة ترغب في ضمان التنسيق الجيد مع الأمم المتحدة، بما في ذلك التحضير للاجتماع المقبل للجنة الدستورية. إن عقد اجتماع للجنة في أقرب وقت ممكن سيمثل خطوة مهمة في نهج خطوة مقابل خطوة. تأمل سويسرا أن يمكن هذا الاجتماع من إحراز تقدم كبير في سبيل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية.

تتشاطر سويسرا مع المبعوث الخاص والسيدة القنواطي الإيمان الصادق بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر جوهري في سورية. وفقا للقرار 2254 (2015)، تشدد سويسرا مرة أخرى على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمن للمرأة السورية في العملية السياسية. تؤدي منظمات المجتمع المدني، التي يعتمد الكثير منها على المشاركة الطوعية للنساء، دورا رئيسيا في سائر أنحاء البلد، في السعي إلى تحقيق سلام دائم في سورية. في ذلك الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص وغرفة دعم المجتمع المدني، وهي منبر يكفل مشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع في العملية السياسية وتمثل فيه النساء نسبة 43 في المائة من المشاركين. إذ تكفل غرفة الدعم مراعاة واقع المرأة وأولوياتها على الصعيد العملي وفي العملية السياسية.

نلاحظ مع القلق الطريقة التي تؤثر بها الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الشديدة جدا التي يعاني منها البلد على المرأة.

الوحيد الأكثر أهمية في الدفع قدما بالعملية السياسية المتوقفة يتمثل في استئناف عمل اللجنة الدستورية في جنيف. والجمود الذي يؤثر على اللجنة مؤسف للغاية، خاصة وأنها لا تزال الصيغة الوحيدة التي تجمع كل الأطراف معا للحوار. ونشدد أيضا على أن الحاجة تقتضي قدرا أكبر من الاستثمار لدعم المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وكفالة أن تظل المساواة الجوهرية بين الجنسين أولوية. وبالمثل، تشجع مالطة المشاركة المخلصة بين جميع أصحاب المصلحة والمساوي الحميدة للمبعوث الخاص عندما يتعلق الأمر بمبادرة خطوة مقابل خطوة. ويجب أن تكون الجهود مشتركة ويمكن التحقق منها، إن إحراز تقدم كبير في هذا الصدد سيكون له أثر كبير كتدبير لبناء الثقة.

لن تكون الظروف مناسبة للعودة للأمن والطوعية والكرامة للاجئين والنازحين داخليا إلى مناطقهم الأصلية بدون تهيئة بيئة آمنة وهادئة على الأرض في سورية. ويجب حماية اللاجئين من الإعادة القسرية. ولا بد لنا من أن نلمس الإرادة السياسية في دمشق التي تمس الحاجة إليها، وكذلك لدى جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الرئيسيين الموجودين في سورية، لكفالة سريان وقف إطلاق النار على مستوى البلد. ومن شأن ذلك أن ييسر اتخاذ تدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بشدة، وأن يمكن من إحراز تقدم حقيقي.

يتعلق أحد تدابير بناء الثقة هذه بتحديد مصير المحتجزين والمختفين والمفقودين في سورية. ولا بد من توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف لمعالجة تلك المسألة الخطيرة والملحة. وتؤكد مالطة من جديد دعمها للمؤسسة المستقلة المنشأة حديثا المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، وتشدد على أن تنفيذ ولايتها يجب يراعي المنظور الجنساني ويركز على الناجين. ونلاحظ أيضا استمرار ممارسة الاعتقالات التعسفية والاحتجاز القسري والتعذيب وتجنيد الأطفال في الجيش. وتشجب مالطة هذه الممارسات بأشد العبارات وتدعو إلى وقفها فورا. ونحث دمشق على الإسراع بوضع واعتماد خطة عمل شاملة لإنهاء ومنع هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

في الختام، نحث جميع الأطراف على العمل مع المبعوث الخاص لكفالة عدم إهدار الفرص التي تنشأ عن الاهتمام الدبلوماسي

بوحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها. إنها أيضا تبرز ضرورة ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية وعدم الطائفية وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني. تؤكد مجددا ذلك النداء وتلك المبادئ. ونرى أن الوضوح من جانب جميع الأطراف بشأن متطلبات القرار 2254 (2015) يمكن أن ييسر استئناف الحوار السياسي ويدعم التقدم في المناقشات الموضوعية حالما يجري استئنافها.

نرحب بدور جامعة الدول العربية في تيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. كما قيل، فإن تشكل عودة سورية عضوا كامل العضوية في جامعة الدول العربية تطورا إيجابيا في المنطقة دعما لتسوية سياسية ذات قيادة وملكية سورية. والتنسيق بين لجنة الاتصال الوزارية المعنية بسورية التابعة لجامعة الدول العربية والمساعي الحميدة للمبعوث الخاص تعزز أفق إعادة عقد اجتماعات اللجنة الدستورية. نشجع جميع الأطراف على إبداء المرونة في التغلب على الخلافات، بما في ذلك ما يتعلق بالموقع والترتيبات السوقية، بغية التمكن من استئناف العملية التي تيسرها الأمم المتحدة.

تشدد البرازيل على ضرورة معالجة وضع اللاجئين السوريين بالتعاون مع الحكومة السورية. فالبلدان المضيفة للاجئين، ولا سيما تلك المجاورة لسورية، تتحمل عبئا كبيرا. يمكن للمجتمع الدولي تيسير العودة الطوعية والأمنة للاجئين، بما في ذلك من خلال دعم مشاريع التنمية وسبل العيش للسكان العائدين في سورية. لا ينبغي تسييس دعم المبادرات في جميع أنحاء سورية التي تخفف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن المصاعب الاقتصادية. إن مشاريع الإنعاش المبكر والتمويل الكافي للاستجابة الإنسانية، دون تمييز جغرافي، تساعد على تهيئة بيئة مواتية للاستقرار الاجتماعي في البلد بأسره. لقد أحطنا علما ببيان نائبة المبعوث الخاص بشأن الاحتيال المحتمل لدعم طلبات العضوية المقدمة إلى المجلس الاستشاري للمرأة السورية مقابل المال. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا السلوك الاحتياالي غير مقبول.

يبين أحدث تقرير أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253

في ذلك الصدد، لا مندوحة عن ضمان حصول الناس على المعونة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تتعرض النساء للزواج القسري أو المبكر أو يُجبرن على العمل في سوق عمل غير رسمي مما يعرضهن لجميع أنواع الانتهاكات. وفي أسوأ الحالات، لا تتوفر لهن الحماية من العنف الجنسي والجنساني. نحض جميع أطراف النزاع وكل بلد على احترام التزاماته والإنهاء الفوري لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين في سورية، بمن فيهم النساء. وتحقيقا لهذه الغاية، نكرر دعونا الكامل للجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب أجسام الجرائم، وفق تصنيف القانون الدولي، في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، التي يعتبر عملها أساسيا لمكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، ما برحت سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في عدة مناطق من البلد، حيث لا تزال الأعمال القتالية تؤثر على السكان المدنيين، كذلك تؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء والفتيات. كما أكد القرار 2254 (2015) والمجلس نفسه مرارا وتكرارا، فإن فرض وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني واحترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار هذا ما برحا من التدابير ذات الأولوية للتمكين من تنفيذ جهود السلام وعمليات المساعدة الإنسانية. والشعب السوري بحاجة إليهما.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الشاملة. استمعنا أيضا باهتمام إلى بيان السيدة القنواتي. وأرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

إن البرازيل، البلد الفخور جدا بمجمعه اللامع والمجتهد المنحدر من أصول سورية، يؤيد جهود المبعوث الخاص لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة وملكية سورية، وفقا للقرار 2254 (2015)، الذي حث جميع الأطراف في العملية التي تيسرها الأمم المتحدة على الالتزام بعدد من المبادئ في محادثاتها. وهي تشمل الالتزام

ونرى في هذا الإطار أن انعقاد الاجتماع الأول للجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سورية، بمشاركة وزير خارجية سورية، يعد مؤشراً إيجابياً على تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول العربية لمتابعة تنفيذ بيان عمّان ودعم جهود إيجاد تسوية للأزمة السورية، ومعالجة تبعاتها الإنسانية والسياسية والأمنية.

نرحب بالإعلان الصادر عن لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن المسار الدستوري السوري وتطلعها إلى عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في سلطنة عمان قبل انتهاء هذا العام. ويأمل بلدي أن يسهم الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في التغلب على حالة الجمود التي شهدتها أعمال اللجنة منذ فترة طويلة. نؤكد أيضاً أهمية المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة السورية في كافة المناقشات الخاصة بالمسار الدستوري، لدورها المحوري في تنمية المجتمع السوري وبنائه.

أما على الصعيد الأمني، فنشدد على ضرورة خفض التصعيد في كافة المناطق السورية، خاصة في شمال غرب وشمال شرق سورية، بما يسهم في إحلال الأمن والاستقرار فيها، ويعزز أمن المنطقة بأكملها ويهيئ الظروف المناسبة لتحسين الأوضاع الإنسانية المتردية في سورية، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى، لا بد من مواصلة التصدي للتهديد الأمني الخطير الذي يشكّله تنظيم داعش الإرهابي على سورية. فرغم مواصلة جهود مكافحة الإرهاب وما أحرزته من تقدم ملموس ضد تنظيم داعش، ما برح ذلك التنظيم ماضياً في مساعيه لإعادة تنظيم صفوفه وحشد الأسلحة وتجنيد المزيد من المقاتلين، وبالأخص في المخيمات في شمال شرق سورية، الأمر الذي يستلزم التعامل مع هذا التهديد بجدية. ونؤكد في هذا السياق أهمية الاستمرار في تنسيق وتعزيز كافة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أينما وجد. ونؤيد هنا دعوة لجنة الاتصال الوزارية العربية إلى تكثيف التعاون بين سورية والدول المعنية والأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة في سورية.

في الختام، أيتها السيدة الرئيسة، أصبح ضرورياً تركيز كافة الجهود على دعم المسار السياسي بإيجاد حل للأزمة بدلاً من الاكتفاء بإدارتها ومن خلال دعم الجهود العربية والأممية، ومنها تلك الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى سورية.

(2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات (S/2023/568) أن هيئة تحرير الشام لا تزال الجماعة الإرهابية التي تمارس سيطرة فعلية في شمال غرب سورية. ويفيد التقرير أيضاً بأن تنظيم داعش ينظر إلى الشمال الغربي كيوابة محتملة لتوسيع وجوده خارج سورية. تكرر البرازيل تأكيد إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بغض النظر عن أي مسوغات أو ذرائع. نؤكد على ضرورة تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب في سورية مع الحكومة السورية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها.

لقد أنشأ القرار 2268 (2016) دورة تقديم التقارير التي مدتها 30 يوماً، الأمر الذي يبرر عقد جلسة اليوم. في عام 2016، عندما اتخذ هذا القرار (انظر S/PV.7634)، أقر المجلس بأن وقف الأعمال القتالية في سورية يشكل خطوة نحو وقف دائم لإطلاق النار، مع ارتباط وثيق بالعملية السياسية الموازية. ترى البرازيل أن الربط بين السلام وأفاق التسوية السياسية الناجحة يتطلب التزاماً بالسلام ليس داخل سورية فحسب، ولكن أيضاً خارجها وتجاهها، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

**السيدة الحفيتي** (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، في البداية، أشكر السيد غير بيدرسن على إحاطته القيمة. استمعنا أيضاً باهتمام لمدخلة السيدة لبنى القنوتاي.

لا تزال الأوضاع في سورية معقدة للغاية، بعد مرور إثني عشر عاماً على اندلاع الحرب فيها، حيث يقتضي الأمر حلاً سياسياً شاملاً وعاجلاً، يُهيئ معاناة الشعب السوري ويحافظ على استقلال سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. نشدد مجدداً على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة السورية.

ويحدونا الأمل بأن نحزّر تقدماً على المسار السياسي في ضوء ما شهدناه مؤخراً من بعض التطورات الإيجابية في هذا الجانب، بما في ذلك تعزيز الدور العربي البناء لمساعدة سورية على استعادة عافيتها واستقرارها.

يؤكد وفد بلدي من جديد تأييده لأي مبادرة تهدف إلى استئناف المساعي الدبلوماسية لتحقيق السلام في إطار عملية سورية داخلية تقوم على مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة القنوتاي على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. ما انفك الشعب السوري يعاني منذ أكثر من 12 عاما من إراقة الدماء، وجاء الزلزال المدمر ليفاقم الحالة. وتعرب اليابان عن امتنانها للمبعوث الخاص وأعضاء فريقه على جهودهم الدؤوبة للتواصل مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة داخل سورية وخارجها من خلال الحوار والنشط والمساعي الدبلوماسية. ومن الحيوي أن يواصل مجلس الأمن دعم تنفيذ عملية سياسية بقيادة ومملكة سورية وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ومع ذلك، وكما ذكر المبعوث الخاص بوضوح، من المؤسف للغاية أن المسار السياسي بين الأطراف السورية لا يزال متوقفا، بما في ذلك اللجنة الدستورية. وبما أن المسار السياسي والحالة الاقتصادية والحالة الإنسانية مرتبطة ارتباطا وثيقا، فإنهم ما لم يُحرز تقدم حتى من خلال عملية سياسية تدريجية، يمكن أن تدخل الحالة في سورية، أو تظل، في حالة انهيار سريع، كما وصفها المبعوث الخاص. وعلينا جميعا نحن الجالسون حول هذه الطاولة أن نضع ذلك نصب أعيننا.

نقر بأن هناك زيادة كبيرة في العمل الإقليمي، بما في ذلك من خلال ما يسمى بمجموعة الاتصال العربية، التي تسعى إلى إيجاد مسار يفضي إلى حل شامل للأزمة السورية. وفي ذلك الصدد، تحيط اليابان علما بالمقترح الذي قدمته مؤخرا مجموعة الاتصال العربية بعقد الجولة المقبلة من اجتماعات اللجنة الدستورية في عمان بحلول نهاية هذا العام. ونرى أنه يجب تنسيق اختيار المكان بشكل وثيق مع المبعوث الخاص وجميع الجهات السورية المعنية صاحبة المصلحة. لقد حان الوقت لجميع المشاركين في اللجنة لكي ينحوا جانبا خلافاتهم السياسية الأوسع، ويعيدوا النظر بجدية في اتباع نهج أكثر موضوعية

**السيد بيريز لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمها المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة لبنى القنوتاي من منظمة "النساء الآن من أجل التنمية". وأرحب أيضا بحضور الممثلين الدائمين لسورية وتركيا وإيران.

ينوه وفد بلدي بالعمل الذي يضطلع به السيد بيدرسن ويكرر توصياته بتعزيز التنسيق والتعاون بين سورية والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة بهدف المضي قدما تدريجيا في عملية مفاوضات سياسية بناءة.

ندرك أن عام 2023 كان عاما صعبا للغاية على الشعب السوري، جراء زلازل شباط/فبراير. ومع ذلك، فقد ترك لنا عبء قيمة ينبغي للأطراف المعنية تعلمها، ألا وهي أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية، يمكن تحقيق نتائج ملموسة. ويشكّل قرار الحكومة السورية بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية عبر معابر باب الهوى وباب السلام والزراعي وتصميم جامعة الدول العربية على إعادة قبول سورية عضوا كامل العضوية إنجازين يجب أن يتجسدا في المجالين السياسي والإنساني. ويجب تسخير هذا الزخم نحو اتخاذ إجراءات متضافرة لتيسير تنفيذ الاستراتيجيات الدبلوماسية والسياسية التي تهدف إلى حل النزاع في سورية، والشروع في الانتقال إلى الانتعاش المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي ذلك الصدد، نشجع المبعوث الخاص على عدم الكلال في جهوده لاستعادة ثقة الأطراف وإزالة العراقيل التي تحول دون عودة انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف واستئناف خطة التفاوض خطوة مقابل خطوة. ونأمل أن تستأنف المفاوضات السياسية حتى تتضمن تمثيل أكبر عدد من القطاعات الاجتماعية والسياسية وتنتظر في المشاركة الكاملة والعادلة والمجدية للنساء والشباب في جميع مراحلها. ومما لا شك فيه أن المؤشرات الدالة على زيادة الاستقرار السياسي والحكم الصالح، وإنشاء مؤسسات دولة قوية لكفالة تحقيق المساءلة، وإقامة نظام ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، كلها ستؤدي بلا شك إلى تحسين الحالة الإنسانية للسكان السوريين، وهي حالة تدهورت بشكل كبير بعد 12 عاما من الحرب.

12 مليون سوري أو أصبحوا لاجئين. والأكثر من ذلك، أن سورية أصبحت الآن مركزا عالميا لتهريب المخدرات، وهو مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها وأحد مصادر الدخل الرئيسية لنظام بشار الأسد.

وقد وثقت الأمم المتحدة على نطاق واسع استخدام النظام المنهجي للتعذيب والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال والرجال في السجون الخاضعة لسيطرته. وقد صادف أول أمس الذكرى السنوية العاشرة للهجوم الوحشي بغاز السارين الذي شنه نظام بشار الأسد على شعبه في منطقة الغوطة بدمشق، مسفرا عن مقتل أكثر من 1 400 شخص، كثير منهم أطفال. وتحيي فرنسا ذكرى ضحايا تلك الجريمة البشعة.

إن الأحداث التي وصفتها للتو تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب مساءلة المسؤولين عن أعمالهم. وهذا أمر ضروري إذا أريد لسورية أن تعيد بناء نفسها اجتماعيا وسياسيا. وتهدف الجزاءات التي اعتمدها الدول الأوروبية تحديدا إلى منع تلك الجرائم والحد قدر الإمكان من قدرات مرتكبيها المالية وحرية تنقلهم.

إن العملية السياسية الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تضمن السلام الدائم والعدل الذي يتطلع إليه السوريون. وتستمر الحرب بسبب الافتقار إلى التقدم السياسي. فالعرقلة المتعمدة التي يمارسها النظام، بدعم من روسيا، تمنع أي نقاش سياسي. وقد توقف عمل اللجنة الدستورية لأن روسيا وحدها قررت، في تحد للمرجعيات التي اتفق عليها السوريون، معارضة عقد اجتماعاتها في جنيف. وكذلك أكد غير بيدرسن، الذي نشيد بجهوده، على ضرورة إعادة النظر في أساليب عمل اللجنة لتمكينها من البدء في تنفيذ العمل الحقيقي الذي يرفض النظام عمدا القيام به.

وعلى الأرض تظل الحالة متقلبة، كما يتضح من غياب وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وكما نعلم، فإن سياسة الفوضى والأرض المحروقة التي ينفذها النظام بشكل منهجي وفرت أرضا خصبة لانتشار الإرهاب. إننا ندين بشدة جميع الهجمات التي يشنها

يشمل جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بمن فيها النساء السوريات. ويكتسي إحراز تقدم سياسي ملموس أهمية أساسية في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وينبغي أن تكون المصالحة الوطنية لصالح الجميع بعد عقود من النزاع والتضحيات التي قدمها أناس أبرياء، والتي لم يكن لها داع.

لا تزال الحالة الأمنية في سورية تبعث على القلق البالغ. فاستمرار الهجمات الإرهابية والضربات الجوية وشن الغارات بالطائرات المسيرة وغيرها من الاشتباكات العنيفة ما من شأنها إلا تأجيج التوترات ودفع الشعب السوري بعيدا عن السلام والاستقرار. ويجب أن نسأل أنفسنا عن الكيفية التي يمكننا بها ضمان العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أراضيهم الأصلية إذا ظلت سورية منطقة حرب فاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك مخاوف إزاء المآل الذي سيؤولون إليه عند عودتهم إلى ديارهم. ببساطة، الظروف ليست مهيئة لذلك في الوقت الحالي. وفي ذلك الصدد، يظل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني عنصرين أساسيين في العملية السياسية، ولكن سيظل المدنيون، حتى ذلك الحين، يتحملون وطأة الحرب ويتطلبون الحماية العاجلة.

وأخيرا، لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية، لا يوجد خيار سوى حل سياسي جامع وشامل ينهي معاناة الشعب السوري. ولن تدخر اليابان جهدا، بوصفها عضوا مسؤولا في مجلس الأمن ومانحا رئيسيا للأزمة السورية، في العمل من أجل تحقيق تلك الغاية.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر غير بيدرسن ولبنى القنوتي على بيانتهما.

وأود أن أشدد على رسالتين.

إن النظام السوري يقف وراء معاناة الشعب السوري وتدمير البلد. فمنذ الانتفاضة السلمية للمتظاهرين السوريين في آذار/مارس 2011، لم يتوقف النظام عن القتل والقمع والتعذيب. والسجل قاتم: أكثر من 500 000 قتيل، وأكثر من 130 000 مختف قسرا، ونزح

وتحيط ألبانيا علما كذلك باجتماع فريق الاتصال العربي الذي عقد في القاهرة في 15 آب/أغسطس. ونؤيد الدعوة إلى عودة اللجنة الدستورية إلى الانعقاد خلال هذا العام ونشدد على ضرورة أن تحقق تقدما كبيرا. ويجب عدم استخدام حجج عدم حياد المكان غير المنطقية بعد الآن. وبعد مرور أكثر من عام على عقد اجتماعها الأخير، لا يزال هناك الكثير من المسائل الحاسمة التي يتعين معالجتها. وتشكل تقارير متعددة بمثابة تنكير واقعي بأن النظام لم يتوقف مطلقا عن ارتكاب الفظائع ضد شعبه.

وتكرر ألبانيا دعوتها إلى دمشق لتنفيذ القرار 2401 (2018) وإنهاء الغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. وكذلك ندعو إلى تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرار 2254 (2015). وتلك خطوات أولى عاجلة قد تقربنا من بيئة آمنة وهادئة وتسمح لنا بالانخراط بواقعية بغية ضمان العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والنازحين حالما تستوفى الشروط.

ولدى الشعب السوري أمل ضئيل في مستقبل أفضل، نظرا للانهايار الاقتصادي وارتفاع الأسعار وعدم قدرة الأسر على تأمين الاحتياجات الأساسية. والنساء والأطفال، الذين هم مستقبل أي مجتمع وعموده الفقري، هم الأكثر معاناة. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على أن إنهاء الإفلات من العقاب وضمن المساواة أمران لا بد منهما لتحقيق السلام في سورية، وأن العملية السياسية التي يقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الرصينة، وأشكر السيدة القنواتي على لفت الانتباه إلى التحديات الفريدة التي تواجه النساء والرجال في سورية والدور الذي يجب أن تضطلع به المرأة السورية في عملية السلام. وأود أيضا أن أعتزم هذه الفرصة لأعترز للسيدة القنواتي عن الهجوم غير المهني على مصداقيتها من قبل

تنظيم داعش ونذكر بأن فرنسا نفسها كانت في عدة مناسبات ضحية لهجمات فتاكة على أراضيها من قبل تلك الجماعة الإرهابية، التي تستغل الحرب لتزدهر. ومع ذلك، فإن نظام بشار الأسد ليس شريكا موثوقا به في الحرب ضد الإرهاب. فنظامه يتغذى على عدم الاستقرار الذي يسود سورية ويؤججه.

وفي الختام، فإن السلام الدائم والعدل القائم على أحكام القرار 2254 (2015)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع، هو وحده الذي سيمكن من وضع حد للحرب في سورية وتخفيف معاناة الشعب السوري. ولذلك السبب نطل مصرين على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو إعادة البناء أو رفع الجزاءات من دون إشارات ملموسة من قبل النظام، بصفة خاصة نحو عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة؛ والعودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

**السيدة دوتلاري** (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن على رؤيته الثاقبة وجهوده الدؤوبة للنهوض بجميع جوانب القرار 2254 (2015)، بما في ذلك نهجه التدريجي في النهوض بالعمليات السياسية، وأكد له دعمنا الكامل. كما أشكر السيدة لبنى القنواتي على إحاطتها وعلى مشاركتنا آراءها بشأن الحالة في سورية.

وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن مفتاح إنهاء النزاع ومعاناة الشعب السوري هو عملية سياسية يقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري بأسره. وينبغي أن توفر هذه العملية، التي تستند إلى القرار 2254 (2015)، خريطة طريق واضحة لحل سياسي جامع وشامل ومستدام.

ولأسف، لا يزال النظام السوري يأخذ تلك العملية رهينة، على الرغم من أنه من الواضح أن الحل العسكري لا يمكن على الإطلاق أن يحقق سلاما حقيقيا وأن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن توفر خيارات دائمة ولا تحل محل الحاجة إلى بناء الثقة وسط الشعب السوري المنقسم. وبالتالي، فإننا نحث النظام وحلفاءه على السماح باستئناف عملية سياسية حقيقية.

رفع أصواتهن لتعزيز المطالبة بإيجاد حل سياسي سلمي مستدام وشامل للجميع وللدعوة إلى نقض القوانين والأنظمة التمييزية وبناء دولة سورية قوامها المساواة. ويجب أن نضمن ألا يكون لهؤلاء النساء مقعد على الطاولة فحسب، بل مقعد على رأس الطاولة، خاصة وأن النزاع كان له تأثير فريد ومدمر على النساء السوريات، وكثير منهن هن المعيل الوحيد لأسرهن. وتؤدي أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة من قبل والقوانين التمييزية والمظالم الاجتماعية إلى تقاوم التحديات التي تواجهها المرأة. وندعو جميع أطراف النزاع في سورية إلى إنهاء القيود المفروضة على النساء وضمان المساواة في الحصول على التعليم والحقوق القانونية والوثائق المدنية وسجلات الملكية.

لقد حان الوقت أيضا لأن يتخذ نظام الأسد الخطوات اللازمة لتحسين حياة الشعب السوري، بما في ذلك فئات السكان الأصغر سنا والأكثر ضعفا في سورية. وفي جميع أنحاء البلد، لا يزال ملايين الأطفال خارج المدرسة، مما يعرضهم لخطر عمالة الأطفال والزواج المبكر أو القسري. وهذه هي خلاصة القول. وإلى أن تتحسن الظروف، لن تكون العودة الآمنة والكرامة للنازحين ممكنة. ولن يعود السوريون ما داموا يواجهون خطر التجنيد في الجيش أو الاحتجاز ظلما أو التعذيب أو الاختفاء القسري. كما شهدنا العديد من حالات تعرض العائدين للمضايقة أو ما هو أسوأ. ونرحب بإنشاء الجمعية العامة من خلال قرارها 77/301 للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، بهدف المساعدة في توضيح مصير وأماكن وجود ما لا يقل عن 155 000 سوري مفقودين ومحتجزين ظلما. ونأمل أن تشارك جميع أطراف النزاع في تلك الهيئة الجديدة الهامة ونكرر دعوتنا لها للإفراج عن المحتجزين تعسفا وتمكين منظمات حقوق الإنسان من الوصول إلى مرافق الاحتجاز والأشخاص الموجودين فيها ومشاركة المعلومات حول الأشخاص المفقودين مع أسرهم.

اطلعنا على البيان الصادر في 15 آب/أغسطس عن لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سورية والذي أعرب عن الرغبة في استئناف عمل اللجنة الدستورية في عمان بحلول نهاية العام. لقد مر

إحدى الدول الأعضاء، وأحثها على مواصلة رفع صوتها دفاعا عن من لا صوت لهم.

بعد مرور أكثر من 12 عاما على بداية الثورة السورية، يريد البعض التظاهر بأن النزاع قد انتهى. غير أن الشعب السوري لا يزال يعاني من الواقع اليومي الذي فصله مقدا الإحاطتين - الغارات الجوية والهجمات بالصواريخ الأرضية والتعذيب والاحتجاز والحرمان من المساعدات الإنسانية.

ولكن واضحين: النزاع السوري ينشر عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ولا يستطيع الملايين العودة إلى ديارهم. ويبسر النظام تهريب المخدرات.

وقد شهدنا، في الأيام الأخيرة، احتجاجات سلمية في مدن مثل درعا والسويداء، حيث دعا السوريون إلى إجراء تغييرات سياسية وإلى التزام جميع الأطراف بالقرار 2254 (2015). تلك هي المناطق التي بدأت فيها الثورة، ومن الواضح أن المطالب السلمية لم تلب.

وقد أكد المجلس مرارا وتكرارا أهمية التنفيذ الكامل لجميع جوانب القرار 2254 (2015). إنها خارطة الطريق المشتركة بيننا، ولكن التقدم بعيد المنال. ونقدر الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتشجيع الزخم المتجدد نحو تسوية سياسية في مواجهة المعارضة الثابتة من قبل نظام الأسد وداعميه، بمن فيهم روسيا.

أحيينا في هذا الأسبوع الذكرى السنوية العاشرة لواحد من أفزع الأحداث في التاريخ الحديث، عندما أطلق نظام الأسد صواريخ تحمل غاز الأعصاب القاتل السارين على منطقة الغوطة في دمشق. وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 1 400 شخص وإصابة كثيرين آخرين. وكانت السيدة القنواتي نفسها من الناجين. إن الولايات المتحدة تتذكر وتكرم الضحايا والناجين من ذلك الهجوم والهجمات الكيميائية الأخرى التي شنها نظام الأسد. وما زلنا ندعو إلى تحقيق العدالة التي طال انتظارها ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات المروعة.

وحتى في مواجهة تلك الانتهاكات المقلقة لحقوق الإنسان، واصلت العديد من النساء السوريات الشجاعيات مثل السيدة القنواتي

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد استمعت باهتمام إلى إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على سيادة الجمهورية العربية السورية، كما تمعن أيضا في ممارساتها الإجرامية ضد أهلنا في الجولان السوري المحتل، وذلك في إطار تصعيدها الخطير والمستمر للأوضاع في منطقتنا. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي أول أمس، الإثنين، بتنفيذ عدوان جوي جديد بصواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل استهدفت نقاطا في محيط مدينة دمشق، مما أدى إلى إصابة عسكري بجروح ووقوع خسائر مادية. وسبق ذلك قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي في 7 آب/أغسطس باعتداء آخر أدى إلى استشهاد أربعة عسكريين وإصابة آخرين بجروح ووقوع خسائر مادية. إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات كل تلك الاعتداءات والممارسات الإجرامية وتدعو مجلس الأمن إلى الخروج عن صمته والنهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق ووضع حد لسياسات الاحتلال والعدوان ومساءلة مرتكبيها. وتعتبر سورية أن مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى في هذا المجلس لإسرائيل تجعلها شريكا في تحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

في الوقت الذي تؤكد فيه جميع قرارات المجلس ذات الصلة بالشأن السوري على احترام سيادة واستقلال سورية ووحدة وسلامة أراضيها، فإن بعض الدول الأعضاء، في هذا المجلس وخارجه، ما تزال ترتكب انتهاكات فاضحة لتلك القرارات. إذ تستمر قوات الولايات المتحدة، المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، في انتهاك سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ودعم التنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية.

لقد تسببت مؤخرا في استشهاد عدد كبير من العسكريين السوريين جراء اعتداء إرهابي على حافلة تقلهم. وهذا العدوان يأتي في سياق دعم

أكثر من عام منذ آخر اجتماع للجنة الدستورية. وكلنا نعرف من الذي يعيق التقدم - إنها روسيا. وتدعي روسيا أنها تدعم عملية سياسية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، لكننا نعلم أنها تحاول فحسب استغلال الحالة لكسب النفوذ. وبينما لا نرى حاجة لتغيير المكان من جنيف، فإننا نؤيد أي جهد من شأنه أن يضغط على نظام الأسد للعودة إلى اللجنة الدستورية. ويجب أن تقرر الأطراف نفسها أي اختيار للمكان ويجب أن يراعي قرار كهذا آراء هيئة التفاوض السورية. كما يجب أن تكون هناك مشاركة مجدية من جانب النظام، بغض النظر عن مكان الانعقاد. وفي ذلك الصدد، نواصل دعم المبعوث الخاص بيدرسن في جهوده لاستئناف عملية من شأنها أن تحرز تقدما حقيقيا ويمكن التحقق منه نحو إيجاد حل سياسي. إن تقاعس النظام بشأن مبادرات الانتقال السياسي الواسعة النطاق، فضلا عن المسائل اليومية الرهيبة التي تواجه الشعب السوري، يُظهر ازدياد الأسد للسوريين، الذي شهدناه مرارا وتكرارا على مدى أكثر من عقد من الحرب - حرب استخدم فيها الأسد الأسلحة الكيميائية وارتكب فظائع لا حصر لها.

وردا على هذه الشرور، ستواصل الولايات المتحدة تعزيز المساءلة عن انتهاكات النظام، بما في ذلك من خلال تطبيق وإنفاذ الجزاءات على أولئك الذين يستحقونها. وستظل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة سارية إلى أن يُحرز على الأقل تقدم ملموس وقابل للقياس نحو التوصل إلى حل سياسي. وأود أن أوضح أن جزاءاتنا لا تستهدف المساعدة الإنسانية.

ويجب ألا يشيح المجلس بنظره بعيدا، أو ما هو أسوأ من ذلك، أن ينفذ يده - يجب ألا يقوم بذلك فيما تستمر الفظائع وفيما وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وفيما لا يزال الحل السياسي والمساءلة بعيدا المنال. إن الشعب السوري يستحق دعمنا الكامل. وهم يستحقون السلام والأمن والعدالة. وسنواصل الوقوف إلى جانبهم في وقت حاجتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسوريين، وتوفير البيئة المناسبة للاستقرار في البلد، يتطلب رفعاً فورياً وغير مشروط لتلك الإجراءات القانونية والإنسانية وإنهاء للتواجد العسكري الأمريكي اللاشعري على الأراضي السورية، الذي يمنع السوريين من الاستفادة من موارده وثرواته الوطنية.

في إطار تفعيل الدور العربي الضروري لدعم سورية وتجاوز تداعيات الحرب عليها وتحقيق الاستقرار فيها، عُقد في 15 من آب/أغسطس الجاري، اجتماع للجنة الاتصال العربية المعنية بسورية في جمهورية مصر العربية الشقيقة بمشاركة وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية. وقد جرى خلاله مناقشة الوضع في سورية استناداً لقاعدة الحوار الشفاف والمباشر والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة. لقد أكد البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، على احترام سيادة سورية، ووحدة وسلامة أراضيها، وإنهاء الجماعات الإرهابية، وخروج جميع القوات الأجنبية المتواجدة بشكل غير شرعي منها. لقد تضمن البيان الإعراب عن التطلع لاستئناف العمل على المسار الدستوري، وعقد الاجتماع المقبل للجنة مناقشة الدستور في سلطنة عمان بتسهيل وتنسيق مع الأمم المتحدة قبل نهاية العام الجاري. والمطلوب هو احترام هذا الموقف، الذي يعبر عن إصرار الدول العربية على دعم سورية وحرصها على وحدة أرض وشعب سورية، وإنهاء التدخل في شؤونها الداخلية. إن البيان رحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة السورية والأمم المتحدة في 7 آب/أغسطس بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى الحدودي لمدة ستة أشهر؛ وأيضاً بقرار الحكومة السورية تمديد فتح معبري باب السلامة والرعي لمدة ثلاثة أشهر. كما تم التأكيد في البيان على ضرورة معالجة أزمة اللاجئين وإعطائها الأولوية والاهتمام اللازمين، والإسهام في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والأمنة للاجئين باعتبارها أولوية إنسانية، وضرورة تكثيف العمل لتسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، خاصة في المناطق التي يتوقع عودة اللاجئين إليها. في هذا الصدد، فقد جددت سورية ترحيبها بعودة جميع اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وحرصها على الانخراط البناء مع المفوضية

ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية للتطبيقات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، وتوظيفها له، وللمليشيات الانفصالية كأداة لتنفيذ مخططاتها المعادية تجاه سورية والمنطقة. لقد تابعنا اليوم، وخلال الجلسات المتعلقة بسورية خلال هذا الشهر كيف تستغل الولايات المتحدة الأمريكية رئاستها لمجلس الأمن لخدمة سياساتها الخبيثة، وذلك من خلال دعوة أشخاص ارتبطوا بسياساتها وعملوا على خدمة أهدافها من خلال نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة واستخدام العبارات غير المناسبة. إن هذا النوع من الممارسات الخاطئة يشوه مشاركة ممثلي المجتمع المدني في مناقشات المجلس، ويعطي صورة خاطئة عنها ويحرفها عن هدفها الحقيقي، ويتناقض مع مسؤولية عضوية الولايات المتحدة الدائمة في مجلس الأمن. من جانب آخر، فإن استمرار التواجد العسكري غير الشرعي للقوات التركية على الأراضي السورية يعيق عملية تثبيت الاستقرار فيها، وذلك جراء استمرارها بدعم وحماية الإرهابيين، بما في ذلك تنظيمات مدرجة على لوائح مجلس الأمن؛ إلى جانب سياسات التتريك والتغيير الديموغرافي التي تخدم مصالحها. بالإضافة إلى كل ذلك، يستمر ممثلو بعض الدول الغربية بالتسلل بشكل غير شرعي إلى الأراضي السورية وإجرائهم لقاءات مع ممثلي مليشيات انفصالية أو ما يسمى الإدارة الذاتية. لقد توفرت لدينا معلومات مؤخرًا عن قيام وفد كندي برئاسة المدير العام للعمليات في الخارجية الكندية، بانتهاك حرمة الأراضي السورية، وإجرائها لقاءات غير قانونية مع ممثلين غير شرعيين. إن الجمهورية العربية السورية تدين كل هذه الانتهاكات السافرة للسيادة السورية، التي تمثل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً موصوفاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية، ومثالاً واضحاً يعكس السلوك والعقلية الاستعمارية الغربية، ودليلاً جديداً على انخراط هذه الحكومات بشكل مباشر في الدور التخريبي في سورية. إن التدابير القسرية الانفرادية غير الشرعية المفروضة على الشعب السوري من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ونهب قواتها المتواجدة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية للثروات الوطنية، هي التي تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي والاستقرار في سورية. لهذا، فإن وفد بلدي يشدد على أن تحسن

أراضيها. فقد هيا الوجود غير المشروع لهذه القوات ظروفًا مواتية لأنشطة الإرهابية داخل سورية. نعتقد أن الاستقرار المستدام في سورية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحفاظ على سيادتها وسلامتها. ندين بشدة الاعتداءات والانتهاكات المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية من جانب النظام الإسرائيلي. تشكل تلك الأعمال البغيضة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية مؤخرًا على دمشق والمناطق المحيطة بها في 21 آب/أغسطس، التي استهدفت عمدا البنية التحتية المدنية، انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين. إن عجز المجتمع الدولي عن التصدي لتلك الانتهاكات المستمرة أمر يبعث على القلق العميق. إذ يجب على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا قويا يدين هذه الانتهاكات الفظيعة ويجبر النظام الإسرائيلي على وقف اعتداءاته وإنهاء احتلاله للجولان السوري.

وعلى المسار السياسي، لا بديل عن السعي إلى تسوية يقودها السوريون ويملكون زمامها بمساعدة الأمم المتحدة. تؤكد على أهمية استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية كآلية فعالة لدفع العملية السياسية قدما. ومن الأهمية بمكان أن يتقيد عمل اللجنة تقيدا صارما باختصاصاتها ونظامها الداخلي، دون تدخل أو ضغط خارجيين أو مواعيد نهائية مصطنعة. ينبغي أن يظل دور الأمم المتحدة تيسيريا، على أن تكون العملية بقيادة سورية بالكامل ومملوكة لها. تؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها السيد بيدرسن من خلال اتصاله بالأطراف للتغلب على مأزق اللجنة الدستورية. نشارك بنشاط في الحفاظ على قنوات الاتصال مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص وشركائنا، بهدف أساسي هو حل الأزمة وتخفيف المعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب السوري.

نشيد بالاتفاق الثنائي الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الأمم المتحدة والحكومة السورية بشأن إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر، وتوفير الإغاثة الحيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. نشيد أيضا بالحكومة السورية على تعاونها

السامية لشؤون اللاجئين حول مواضيع عودة اللاجئين. إن الجمهورية العربية السورية، إذ ترحب بهذا البيان، تطالب الدول التي دعمت الإرهاب وفرضت العقوبات على سورية بوقف هذه الممارسات، إذا ما أرادت نجاح المساعي العربية.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن مسار أستانا حقق منذ إنشائه إنجازات هامة على صعيد تقليص مساحة الإرهاب في سورية. وقد أكدت الدول المشاركة فيه على نحو متكرر، التزامها الراسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتصميمها على متابعة العمل المشترك لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، والوقوف في وجه الأجنداث الانفصالية، كما دانت أنشطة التنظيمات الإرهابية والجماعات التابعة لها تحت أسماء مختلفة في أجزاء متعددة من سورية.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ايرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته المستكملة.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا كبيرا لسورية والمنطقة الأوسع نطاقا، حيث يقع مركزه في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية. إن حركة الجماعات الإرهابية دون عوائق، بما في ذلك تنظيم داعش، إلى الأراضي السورية حيث توجد قوات أجنبية بشكل غير قانوني تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والعالميين. علاوة على ذلك، فإن سيادة سورية وسلامتها الإقليمية تنتهكان باستمرار وبشكل خطير من خلال احتلال مناطق معينة من جانب قوات أجنبية غير مشروعة واعتداءات من جانب النظام الإسرائيلي والجماعات الإرهابية. لقد ألحقت تلك الانتهاكات معاناة مستمرة بالشعب السوري، وزاد من تقاعها فرض جزاءات غير قانونية ولإنسانية.

يجب ألا تستخدم مكافحة الإرهاب كذريعة لتقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونؤيد المطالب المشروعة للحكومة السورية بالانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية الأجنبية غير الشرعية من

في سياق اصطفا سياسي أوسع نطاقاً. تكتسي المشاورات الوثيقة مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأمم المتحدة والمعارضة السورية الشرعية، أهمية حيوية لتحقيق تلك الغاية.

أود أيضاً أن أورد على الإشارات إلى دور بلدي فيما يتعلق بحالة اللاجئين. لقد دأب بلدي على إيواء ملايين السوريين بسخاء لأكثر من عقد من الزمان ولا يزال يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم. يجب أن يكون تيسير العودة الطوعية والأمن والكرامة للاجئين السوريين جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الشاملة لتسوية الأزمة السورية. لذلك، يتعين علينا زيادة مشاركتنا في تهيئة الظروف المؤاتية للوفاء بتلك المعايير.

كما ناقشنا في القاعة قبل يومين (انظر S/PV.9401)، لا يزال إيصال المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة عبر الحدود دون عوائق أمراً حيوياً لملايين المحتاجين في شمال غرب سورية. في ظل الظروف الراهنة، فإن مشاركة المجلس المستمرة ضرورية لاستمرار تلك المهمة على نحو يمكن التنبؤ به وعلى نحو فعال، مع عدم تغيير طريقة عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن الحفاظ على الهدوء على الأرض مهم لأسباب عديدة. مع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار مؤخراً في إدلب. وبالنظر إلى الحالة الهشة بالفعل، يجب تجنب أي تصعيد لاستباق المآسي الإنسانية الجديدة.

تشكل مكافحة الإرهاب بعداً حاسماً لتسوية الأزمة السورية. يجب علينا جميعاً أن نلتزم بجعل حماية الوحدة السياسية لسورية وسلامة أراضيها أولوية. ويكتسي القضاء على التهديدات التي تتعرض لها البلدان المجاورة أهمية حاسمة أيضاً. استناداً إلى حق تركيا في الدفاع المشروع عن النفس على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها ستواصل محاربة الإرهاب في سورية بجميع أشكاله ومظاهره، وتعطيل الأجنحة المزعزعة للاستقرار والانفصالية لكيانات مثل تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.

البناء، الذي يعد محورياً للتمكين من توسيع العمليات الإنسانية. من شأن قرارها بتمديد تشغيل معبري باب السلام والري الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أن يعزز إلى حد كبير الوصول المباشر والفعال إلى الأفراد المحتاجين إلى المساعدة.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن سورية الآمنة والمستقرة والمزدهرة لا تخدم مصالح الشعب السوري فحسب، بل تخدم أيضاً مصالح المنطقة الأوسع نطاقاً والمجتمع الدولي. تماشياً مع هذا الاعتقاد، نؤيد بنشاط الوجود الإقليمي المتنامي لسورية، ونشيد بالتطورات الإيجابية مؤخراً في علاقاتها الدبلوماسية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية واستئناف العلاقات مع البلدان العربية، اللذين تجسدا في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في 15 آب/أغسطس، يمثلان خطوتين مهمتين إلى الأمام في تعزيز أمن سورية واستقرارها وازدهارها. نؤكد أيضاً دعمنا للحوار الجاري بين سورية وتركيا، اعترافاً بدورها المحوري في تلك الجهود الأوسع نطاقاً. نأمل أن نرى الدول الغربية تعيد تقييم وتصحيح سياساتها فيما يتعلق بسورية بسرعة. من شأن ذلك أن يسهم إسهاماً كبيراً في استعادة الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة. لا تزال إيران ثابتة في التزامها بالتعاون مع شركائها في العمل على تحقيق تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضاً أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

نحن الآن في السنة الثالثة عشرة من النزاع في سوريا والظروف المعيشية للشعب السوري تزداد سوءاً يوماً بعد يوم مع تزايد المصاعب الاقتصادية. لذلك، أصبح من الملح أكثر إعطاء زخم للجهود الدولية لإيجاد حل دائم للأزمة السورية. ويمكن تحقيق ذلك بالنهوض بالعملية السياسية امتثالاً للقرار 2254 (2015). أثبتت اللجنة الدستورية أنها منصة فريدة قادرة على الجمع بين المعارضة السورية والنظام. بيد أن اللجنة لم تتمكن من الانعقاد منذ أكثر من عام. يجب على النظام السوري التوقف عن احتجاز العملية رهينة واستئناف عمل اللجنة وتعزيزه